الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-85
3 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

البنود 2 و3 و4 من جدول الأعمال **اللجنة 4، اللجنة 5**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

أولاً– مسائل السياسة العامة والاستراتيجية

البند 2 (ج) من جدول الأعمال

المقترح: تقترح الجزائر إعادة النظر في الصيغة الحالية للاجتماعات التحضيرية الإقليمية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002 والعودة إلى صيغة المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات المنصوص عليها في الصكوك الأساسية للاتحاد الدولي للاتصالات حيث إن تلك النصوص تحدد وضع هذه المؤتمرات الإقليمية ونطاق عملها بشكل أوضح. وللتمكن من عقد اجتماع واحد في كل إقليم، ستنظم المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات وفقاً للترتيبات التي اتخذت بشأن الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002): أي فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام كحد أقصى، وجدول أعمال محدد يستند إلى استشارة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في الإقليم المعني، وترتيبات مرنة للترجمة الفورية والوثائق تجنباً لإمكانية تجاوز الميزانية.

السبب: تشكل المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات بالنسبة للبلدان النامية إطاراً جيداً للمشاركة على مستوى عال، وهو أمر ضروري لتنمية سياسات أكثر تناسقاً على الصعيد الإقليمي. إذ يمكن لتضافر الجهود في هذه المؤتمرات أن يُسهم في إعداد أفضل للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات لا سيما وأن هذا يساعد على تجميع الاحتياجات بشكل أكثر فعالية وتوازناً.

البند 2 (د) من جدول الأعمال

المقترح: تقترح الجزائر أن ينظم الاتحاد الدولي للاتصالات/مكتب تنمية الاتصالات بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الإفريقي للاتصالات لقاءات إقليمية للهيئات التنظيمية تسبق المنتديات التي تقام على الصعيد العالمي.

السبب: ستتيح هذه التجمعات الإقليمية الفرصة لتبادل الخبرات بشكل أكثر فعالية لأنها تتمحور حول حالات مشابهة، لكن مع اختلافات من حيث تنفيذ إصلاحات قطاع الاتصالات.

البند 2 (و) من جدول الأعمال

المقترح: ينبغي توسيع مهام "قطاع التنمية" من أجل تحقيق الأهداف المستندة إلى الحق في الاتصال، الذي يعني النفاذ إلى البنى التحتية وخدمات المعلومات والاتصال.

السبب: إن الفوائد التي يجنيها المجتمع والاقتصاد العالمي من المعلومات (الطب عن بعد، والتعليم عن بعد، والعمل عن بعد، والتجارة الإلكترونية، إلخ...) تميئ الأساس لتحقيق كثير من حقوق الإنسان. ولا ينبغي حرمان جزء من المجتمع أو من العالم من هذه الفوائد.

ثانياً– المسائل التشغيلية والتقنية

البند 3 (د) من جدول الأعمال

المقترح: تقترح الجزائر فيما يتعلق بأنشطة التنمية في الاتحاد أن ترجح كفة تنمية الشبكات وإدخال تكنولوجيات جديدة. إذ ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات على وجه الخصوص أن يتخذ إجراءات ملموسة تسهم في إقامة مسالك رئيسية للمعلومات تستمد منها الشبكات المتصلة بها المعلومات لتغذي بها القارة الإفريقية. ويمكن أن يبدأ المكتب بالترتيبات اللازمة لتقييم الاحتياجات وتحديد الأبعاد المناسبة للشبكة المخطط لإنشائها.

السبب: إن توفر بنى تحتية للاتصالات هو أمر لا غنى عنه. وقد تناول الاجتماع التحضيري في ياوندي هذه المسألة بشكل موسع. وقد بدأت الخطوة الأولى في إقامة هذه المسالك الرئيسية للمعلومات بالتخطيط لإنشاء مسلك رئيسي بين مدينتي الجزائر ولاغوس، ويمكن أن يستفيد منه عدد كبير من البلدان القريبة نسبياً.

ثالثاً– آليات التنفيذ

البند 4 (ج) من جدول الأعمال – الشراكات الإستراتيجية

المقترح: انظر مشروع القرار الوارد في الملحق 2: تقديم الدعم الفوري والضروري للمنظمة الإقليمية الحكومية–الدولية الإفريقية (الاتحاد الإفريقي للاتصالات).

السبب: تعتبر الجزائر أن مشاركة الاتحاد الإفريقي للاتصالات في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وفي جميع أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات، هي اليوم ضرورة حيوية. وتعتبر أن مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي الاتصالات يستطيع، من خلال حضوره الإقليمي بشكل خاص، أن يقدم المساعدة الضرورية للاتحاد الإفريقي للاتصالات.

البند 4 (هـ) من جدول الأعمال

المقترح: انظر مشروع القرار الوارد في الملحق الأول: إدخال عناصر في خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات تمكّن من دعم وتعزيز "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا".

السبب: تعتبر الجزائر أن تأخر تنمية الاتصالات في عدد كبير من البلدان الإفريقية يدعو اليوم إلى ضرورة اتخاذ ترتيبات تعاون ومساعدة لدعمهم.

وقد أنشأت إفريقيا، إدراكاً منها لهذا الوضع الصعب "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" وتقوم بتنفيذها. وتعتبر الجزائر أن الاتحاد الدولي للاتصالات قادر على تقديم الدعم الحاسم في هذا الصدد.

مقترح خاص: تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

تقترح الجزائر أن يدرج مكتب تنمية الاتصالات في خطة عمله العناصر التي تمكن من دعم وتعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الآتية:

1- مسائل السياسة العامة والقدرات التنظيمية:

التعاون مع المؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز القدرات التنظيمية:

2- التمويل والاستثمار:

التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا والمانحين على الصعيد الثنائي الأطراف لوضع آليات مالية تهدف إلى تبني مبادرات تقدمها منظمات أخرى متعددة الأطراف مثل: مجموعة الدول الثماني، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية (DOT FORCE) والفريق الاستشاري للأمم المتحدة المعني بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

3- تنمية البنى التحتية:

- مضاعفة كثافة الخطوط الهاتفية للوصول إلى خطين لكل 100 شخص بحلول عام 2005 بمستوى نفاذ مناسب للأسر؛
- تخفيض الكلفة وتحسين مستوى الخدمات؛
- تهيئة جميع البلدان الإفريقية لاستخدام الاتصالات الإلكترونية.

4- النفاذ الشامل وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

التعاون مع المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي للاتصالات، والمبادرات من قبيل "اتصالات إفريقيا" من أجل التخطيط لسياسة وتشريعات نموذجية لإصلاح الاتصالات، وكذلك بروتوكولات ومراجع تمكن من تقييم الاستعدادات لاستخدام الاتصالات الإلكترونية.

5- تنمية وإدارة الموارد البشرية:

إنشاء شبكة من المؤسسات التدريبية والبحثية لتعزيز قاعدة الكفاءات العالية؛

إعداد مرافق للشباب والطلاب الأكفاء لإعدادهم في مجال هندسة المعلوماتية والتلماتية كمبرمجين ومصممي برامج.

السبب: تعتبر الجزائر أن التعاون وحشد موارد المجتمع الدولي القائم على مبادئ التضامن وحق النفاذ إلى البنى التحتية للمعلومات وخدمات المعلومات والاتصالات، تحت رعاية مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، سيساعدان على تقديم دعم ضروري لاندماج حقيقي لإفريقيا في مجتمع المعلومات العالمي.

الملحق الأول: مشروع قرار

دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، **2002**)

إذ يذكّر

بالقرار 13 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998) الخاص بتعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات، وخاصة الفقرتين ألف وباء تحت "إذ يضع في اعتباره" والفقرات باء وجيم ودال تحت "وإذ يدرك"؛

وإذ يذكّر

بالقرار 16 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998) المتعلق بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً؛

وإذ يذكّر

بالقرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998) الخاص بتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية؛

يقرر

إدراج عناصر في خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد تساعد على دعم وتعزيز "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يولي اهتماماً خاصاً لتنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد فيما يتعلق بتوفير الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأن يوفر الوسائل التي تساعده على ضمان متابعتها باستمرار؛

ويكلف الأمين العام

أن يرفع هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم في مراكش (2002) لكي يطلق المبالغ اللازمة لدعم أنشطة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، عن طريق استخدم فائض المعارض العالمية للاتصالات (تليكوم).

الملحق الثاني: مشروع قرار

دعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

إذ يذكّر

بالقرار 58 (كيوتو، 1994) وخاصة في فقرته "يقرر"

وإذ يذكّر

بالقرار 21 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)

وإذ يأخذ بعين الاعتبار

الحاجة الملحة لمساعدة الاتحاد الإفريقي للاتصالات والتعاون معه

يطلب

من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات ومن مدير مكتب تنمية الاتصالات أن يتخذا جميع الترتيبات اللازمة لدعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات على صعيد الإدارة والخبرة التقنية، وبشكل خاص عن طريق زيادة التعاون بين الاتحاد الإفريقي للاتصالات والمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات الخاص بإفريقيا، بما في ذلك إتاحة خدمات خبراء الاتحاد الدولي للاتصالات في الميدان.

ويطلب أيضاً من مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لإشراك الاتحاد الإفريقي للاتصالات في تنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (2003-2006) فيما يتعلق بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

_____